سلطان رهانات التغيّر في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي
دراسة تحليلية في المدارات الجيو-أمنية

Bets of Change in Algerian Foreign Policy after Popular Movement: An Analytical Study in Geo-security Orbits

إدريس عطية * **عقبة وقازي**
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية- جامعة الجزائر3
okbapoli@gmail.com *idriss.attia12@gmail.com*

تاريخ الإرسال: 2020/01/08 * تاريخ القبول: 2020/03/03 * تاريخ النشر: 2020/06/01

ملخص:

تستهدف هذه الورقة التعرض لدراسة التغيّر في السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الممكنة لما بعد فترة الحراك الشعبي، إذ تعد عملية تحليل التغيّر في السياسة الخارجية من أصعب المهام، وبالتحديد في مشكلة رصد "التغيّر" بحد ذاته وقياس مستواه، وعلى رغم التحولات الدرامية التي تحدث في هيكل السياسة الخارجية (كما يحدث بعد الثورات على سبيل المثال)، فإن تغيّر السياسة الخارجية يتضمن عادة استمرارية السياسة أيضا، وهذه الاستمرارية مشروطة بعوامل مادية وفكرية، بالإضافة إلى دور المؤسسة؛ ويمكن أن تعد عوامل مثل البيروقراطية (الأجهزة الإدارية)، والموقع الجغرافي، والذاكرة التاريخية المرتبطة بالمؤسسات أمثلة على المتغيرات التي يمكن أن تفسر الاستمرارية.

ولذلك، ومع أننا نقول في هذه الورقة إن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي تشهد تغيّراً ملموسا، فإن هذه المقولة لا تشير إلى تحول كامل في السياسة القديمة، إذ لا تستبعد وجود استمرار من السياسة القديمة، ولربما نلمس الاستدامة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العديد من القضايا (كحال موقفها تجاه مناصرة القضايا العادلة؛ كقضايا التحرر والتي من أبرزها القضية الصحراوية، والقضية الفلسطينية..)، وكذا في مواجهة بعض التحديات كمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وعلى هذا الأساس فالدّراسة تحاول قراءة هذه التغيّرات التي يمكن أن نلمسها في بعض توجهات ومقاصد السياسة الخارجية للجزائر في ظل الظروف السياسية الناشئة، والمولّدة بدورها للعديد من التصورات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، مما يعني في بعض الحالات تولّيد وتطوير رؤية شاملة لسياسة الجزائر الجوارية والإقليمية متضمنة في ذات الوقت؛ المشاركة في سياسة فاعلة بدلا عن رد الفعل، والتشديد على أهمية الاعتماد البيني المتبادل القائم على منظومة متعددة الأبعاد، والحلول التي تعود بالربح على الطرفين.

الكلمات المفتاحية: التغير، الاستمرار، السياسة الخارجية، الدبلوماسية البرغماتية، النظام الدولي.

* **المؤلف المرسل**

Abstract:

This paper aims at examining the change in Algerian foreign policy and the possible transformations beyond the period of the popular movement. The process of analyzing change in foreign policy is one of the most difficult tasks, namely the problem of monitoring and measuring the level of change itself. Foreign policy (for example, after revolutions), foreign policy change usually involves policy continuity, which is conditioned by physical and intellectual factors, as well as the role of the institution ; factors such as bureaucracy (administrative organs), geographic location, Historical memory associated with institutions is examples of variables that can explain continuity.

Therefore, while we say in this paper that the Algerian foreign policy towards its régional environment is changing significantly, this statement does not indicate a complete shift in the old Policy. The issues (such as its attitude towards advocating Just issues ; such as liberation issues, Most notably the Sahara issue, the Palestinien issue..), as well as in facing somme challenges such as Combating terrorism and organized crime.

On this basis, the study tries to read these changes, Which can be seen in some of the orientations and objectives of Algeria's foreign policy under the emerging political circumstances, which in turn generate many new perceptions of Algerian Foreign policy, which in some cases means generating and developing a comprehensive vision of Algeria's regional and regional policy, including At the same time, participating in an effective policy rather than reacting, stressing the importance of interdependence based on a multidimensional system, and solutions that are win-win.

Keywords:

change, continuity, foreign policy, Pragmatic diplomacy, the international system.

مقدمة:

على الرغم مما يتردد كثيرا من أننا نعيش في عالم متغيّر، فإن ذلك لا يعني أن التغيّر خاصية ينفرد بها العالم المعاصر أو أنه ظاهرة يتميّز بها هذا الزمان من غيره من الأزمنة، فالحقيقة التي لا مراء فيها أن التغيّر سمة أساسية من سمات الحياة وأحد مقوماتها الرئيسية التي لا تتبدل ولا تتحول، وقد عبر عنها الفلاسفة قديما بقولهم **"أن كل شرع متغير إلا التغيّر"**، فعند دراسة العلاقات الدولية لابد أن نقف عند حقيقة مفادها، أن في العلاقات الدولية لا يوجد ثوابث، وإنما الثابت الوحيد هو التغيّر كما ذكرنا. ولذلك فالعالم حقيقة متغيّرة لأن التغيّر هو سنة الكون.

إن فهم التغيّر في السياسة الخارجية يستعدي الوقوف على العوامل المتحكمة في ذلك، والتي تُشكّل المنطلق الأساسي لأي سياسية، إضافة إلى رسم الخطوط العريضة لمعالم السياسة الخارجية للدولة، وارتباطاتها الخارجية وعلاقتها المستقبلية بدول المحيط والعالم قاطبة.

كما أن المدخل الرئيسي لتخطيط السياسة الخارجية لأي دولة، يبدأ بفهم واستيعاب سياسة للفواعل الدولية الأخرى من خلال الأخذ في الاعتبار إطار الحركة السياسية الذي ينظم السلوك الخارجي لتلك الفواعل، أو ما اصطلح على تسميته بـ "الثوابت"، بناءً على إدراك سليم للعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر-بشكل أو بأخر-في بناء عملية صياغة السياسة الخارجية، أو ما يعرف بـ "المتغيّرات"، وتبعا لذلك، فإن محصلة هذه العمليات من شأنها أن تجعل تخطيط السياسة الخارجية للدولة على جانب كبير من الواقعية والعقلانية.

ففحوى كل ممارسة سياسية قائمة على التغيّر تعد منطلقا هاما في بحث مفردات السياسة الخارجية للجزائر، وعليه فهذه الدراسة تحاول الكشف عن الحركيات المنتجة للتوجهات الجديدة في الفعل الدبلوماسي الجزائري و**من خلال المنطلقات الجديدة الساعية لإثبات جمهورية ما بعد الحراك**، من خلال استعراض مضمون سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، وكذا الوقوف على مجمل سمّات التغيّر في سياسة الجزائر الخارجية الراهنة والمستقبلية حسب دوائرها الجيو-أمنية والامكانيات المتاحة لتجاوز بعض المقدسات في السياسة الخارجية الجزائرية.

من خلال ما سبق نطرح **مشكلة الدراسة التالية:**

كيف يمكن تحديد أبرز التغيّرات في السياسة الخارجية لجزائر ما بعد الحراك للتوجه نحو الأساليب البرغماتية في عملها بدل الاكتفاء بالممارسات التقليدية في تحقيق المصلحة الوطنية؟

وماهي خارطة الطريق والمنظومة النظرية والمذهبية التي ينبغي استثمارها لدبلوماسية نفعية وشاملة ترتكز على الشفافية والكفاءة والإنجاز والأداء في المهام؟

فرضية الدراسة؛ مساهمة منا في الإجابة على السؤالين المحوريين المطروحين، ينبغي أن نطرح الفرضة التالية:

كلما اعتمدت الدولة على الأساليب الجديدة في ممارسة عملها الدبلوماسي كلما أهلها ذلك لتحقيق مصالحها الوطنية بكل كفاءة وجنبها الانزلاقات الاستراتيجية غير المحمودة في السياسة الخارجية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز رهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية وتكييفها منظومتها الدبلوماسية مع المتطلبات العصرية، بدل التمسك بالأساليب الكلاسيكية في العمل الدبلوماسي، من خلال الانفتاح على دبلوماسية المسار الثاني وإعمال كل الأساليب والأدوات الجديدة لخلق نظرة برغماتية فاعلة تستطيع تحقيق المصلحة الوطنية لجزائر ما بعد الحراك، كما تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تصور مستقبلي للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال اقتراح العديد من البدائل التي نستطيع الاعتماد عليها في سياستنا الخارجية.

المنهجية المتبعة:

تستدعي الدراسة المنهج التاريخي من خلال مساءلة المتغيرات المشكلة للسياسة الخارجية الجزائرية ومدى القطيعة والتواصل الزمنية فيما بينها وبين الأحداث الدولية، وتوظف الدراسة أيضا المنهج المقارن التفسيري من خلال السعي للإجابة على العناصر المسؤولة على الاختلاف بين التغيرات في السياسة الخارجية ومقارنتها دوليا، كما تستند الدراسة على الاقتراب النسقي لـ "دافيد استون" David Eston من خلال شرح العلاقة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية وتقييم عملية التغذية العكسية في الممارسة الدبلوماسية للجزائر، وأخير تعتمد الدراسة على تقنية السيناريو المحسوم للتدليل على مستقبل الجزائر ومستقبل عملها الدبلوماسي في عالم شديد التغير.

ولذلك سيتم معالجة هذا الموضوع في ثلاث نقاط أساسية:

المحور الأول: منطق التغيّر في السياسة الخارجية: تأملات إيتمولوجية:

بداية لابد من التأكيد على أهمية شبكة المفاهيم حيث تعد جزءا من المنهج وأداة له، كما أن استخدام مفاهيم في دراسة ظاهرة السياسة الخارجية، دون إدراك أبعادها ومصادرها، وذلك بسبب غياب المفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة، يعد تقصيرا علميا، خاصة إذا علمنا أن مفاهيم مثل الانتقال، التحول، النمو،

التطوير، مفاهيم مشتقة من التغيّر *Change* من جهة، غير أن الاختلاف يكمن في التلقائية واللاإرادية ومعيار المنطقية فيما بينها من جهة أخرى (خنوش، 2013، ص.3).

فالتغيّر يتضمن معنى التحول*Transition* مثلا دون أن نحدد هل هو تحول إيجابي أم تحول سلبي، عقلاني أو عشوائي، كما أن الانتقال بحد ذاته مؤشر من مؤشرات التحول، بعكس المفاهيم الإرادية كالتنمية، والتطوير التي يمكن أن تنطلق من مفهوم التحول الايجابي والمنطقي (عطية، 2018).

ويتسم مفهوم التغيّر السياسي [1] بنوع من الشمولية والاتساع، ويشير لفظ التغيّر السياسي لغة إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى. فالتغيّر السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفا للتغيّر الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع .

ويأتي التغيّر السياسي استجابة لعدة عوامل (عطية، 2017):

1. الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي أو خارجه، هذه المطالبة تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من الأحزاب وجماعات المصالح والضغط؛
2. تغيّر في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة؛
3. تداول السلطات في الحالات الديموقراطية أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالنقابات؛
4. ضغوط ومطالبة خارجية من قبل دول أو منظمات وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية؛
5. تحولات خارجية في الوسط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.

وهنالك نوعين من التغيّر:

- **التغيّر الشامل/العميق:** يمثل التوجه نحو التحولات الكبرى التي تتبناها بالدولة حيث تكون عملية التغير جذرية.
- **التغيّر الجزئي/المرن**: ويتناول فقط جزئية من الجزئيات، كالتغييرات التي تتناول شركاء جدد أو ملفات جديدة، أو غيرها من التغييرات التي تمس جانباً من الوضع العام للدولة في الخارج وتترك الجوانب الأخرى، دون المساس بالمضمون الحقيقي للسياسة الخارجية للدولة، كالمبادئ، أو تغيير الحلفاء.

المحور الثاني: مشكلات قياس مستويات التغيّر في السياسة الخارجية:

تطرح الكثير من الدراسات تساءل مفاده، هل يمكن قياس ورصد **"التغيّر"؟**، بحيث جرت محاولات عديدة للإجابة عن هذا السؤال؛ وخلص المعنُون بهذا الأمر، بعد إقرارهم بتعقّد الموضوع، إلا أن ثمة مقاربتين رئيسيتين للقياس:

❶ المقاربة الموضوعية:

وهي تحاول بناء مؤشرات كمية لمختلف أبعاد التغير السياسي في عدد من دول العالم[2]، وفي أوقات مختلفة. إذ نجد المثال الأبرز على هذه المنهجية في المقاييس التي وضعتها لجنة مركز الدراسات الإنسانية في

---

[1] **التغيّر لغة** في المعجم الوسيط هو **"جعل الشيء على غير ما كان عليه"**، واصطلاحاً يعرف في العلوم الاجتماعية على أنه **"التحول الملحوظ – في المظهر أو المضمون – إلى الأفضل"**، كما يعرف في الإطار الإداري على كونه **"عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل"**، وعلى كونه **"تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة"**.

أوبسالا، في السويد، ونشرت في العام 2005 تحت عنوان: **"تدقيق أمن الإنسان"**. ويشكل ذلك، بدوره، جزءاً من تقرير أوسع أصدره مركز تنمية الإنسان في جامعة بريتيش كولومبيا في كندا، بعنوان: **"الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين"**، ويتناول قسم منه مسألة قياس التغير في السياسة الخارجية (تقرير، 2009).

وتشرح المقاربة الموضوعية كذلك دراسة نَشَرت مجلة **"السياسة الخارجية"**Foreign Policy ، الصادرة عن مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، التي تحدد ما يسمى **"الدول الفاشلة"**، وتصفها في ترتيب تدرجي. ومع هذه الدراسة لا تُعنى مباشرة بقياس التغير السياسي، فإن الكثير من المؤشرات الواردة فيها وثيقة الصلة بهذه المسألة (تقرير، 2009).

❷ **المقاربة الذاتية:**

لم تُجرى حتى الآن دراسة على الصعيد العالمي تعتمد استطلاع مدركات صانعي القرار، أو ما يمكن تسميته بالمقاربة الذاتية لقياس التغير. بيد أن العديد من الأسئلة المستخدمة في معظم الدراسات المعروفة عن القيم والتوجهات في العالم تتصل اتصلاً وثيقاً بالتغير في السياسة الخارجية. وتشمل هذه الدراسات مشروع **"بيو"** *PEW* للتوجهات العالمية، ومسح القيم العالمي الذي تجريه جامعة ميشيغان (تقرير، 2009).

وعلى الرغم من اختلاف المقاربات، فإن محاولات القياس الدولية تلك تبين أن مستويات التغير السياسي في عالم الجنوب تستدعي انتهاج مقاربة مختلفة لقياس التغير في هذه الدول.

فإن وضع دليل يعتمد على متغيرات أساسية وشاملة وكمية يمكن التحقق منها يحظى بالرضى والقبول عالميا ويمثل مؤشراً توليفيا قويا يمكن الركون إليه ما زال أمراً بعيد المنال. وتكشف لنا البحوث الإحصائية حول هذا الموضوع مدى التعقيد والصعوبة اللذين يكتنفان أية محاولة لوضع مثل هذا المقياس.

- **أولا؛** ليس ثمة تعريفات متفق عليه عالميا [3]، للعديد من المفاهيم؛
- **ثانيا؛** إن التغير يتصل بالأبعاد المادية والمعنوية، فهو محدد بسياقاته. ويتضح في أجلى صورة في كل المؤشرات النوعية التي تدل على مدركات التغير والمؤشرات الكمية له والموضوعية على حد سواء. غير أن الجمع بين هذين النوعين في دليل واحد يمثل وضعا إشكاليا جداً ويتعرض للانتقاد لنزعته الذاتية؛
- **ثالثا؛** تكمن قيمة أي مؤشر في قدراته على توجيه واضعي السياسات العامة، إلى المجالات ذات الأولوية؛
- **وأخيرا؛** إن المؤشر المرَكب يطرح في هذا المجال مشكلات حقيقية في ما يتعلق بإمكانات المقارنة والوزن (تقرير، 2017)..

لدراسة أشكال التغيّر التي تحدث "تشارلز هرمان" Charles Herman عنها في السياسة الخارجية، ونوظف هذا النموذج لرصد ومعرفة عناصر الاستمرار والتغيّر (كينيدي، 2001، ص.112) في

---

[2] يعد الاتجاه السلوكي (المدرسة السلوكية، ومدرسة ما بعد السلوكية) في العلاقات الدولية أبرز اتجاه يحاول تطبيق **الدراسات التكميمية (الكمية)** من خلال استخدام المنهج الإحصائي واستخدام العديد من النظريات (نظرية بحوث العمليات، نظرية الاحتمالات، نظرية المباريات-الألعاب، نظرية شجرة القرار، النظرية الإحصائية).

[3] من الموضوعات المثيرة المطروحة على جدول أعمال قمة الأمم المتحدة محاولة التوصل إلى قاموس عالمي للتعريف بالعديد من المفاهيم، وسط جدل دولي حول ذلك وعجز كبير عن التوصل إلى توافق في هذا الشأن بسبب إصرار أميركا على فرض رؤيتها لتعريف العديد من المفاهيم كالإرهاب والعدوان، بما يناهض ميثاق الأمم المتحدة ذاته الذي يعطي الشعوب التي تتعرض بلدانها لعدوان أو غزو أو احتلال خارجي الحق في مقاومة المحتل أو المستعمر في حين تنظر أميركا إلى المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني أو المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأميركي باعتبارهما من الأعمال الإرهابية. وهو ما لا تقبله الكثير من بلدان الجنوب، الأمر الذي سيرجح الفشل في التوصل إلى تفاهم أو اتفاق دولي على تعريف الإرهاب ومن ثم عجز الأمم المتحدة عن بلورة سياسات مشتركة تجاه هذا الخطر الإرهابي الذي أصبح في صدارة أجندة السياسة العالمية.

السياسية الجزائرية الإقليمية، حيث ميز"هيرمان"في هذا الصدد بين أربعة أشكال من التغير، وهي (*F. Hermann, et al,1987*) :

1. **التغيّر التكيفي** :ويقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة، مع الاستمرار في بقاء أهداف السياسة وأدواتها كما هي؛
2. **التغيّر البرنامجي**؛ وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض، وليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الأهداف؛
3. **التغيّر في الأهداف**؛ ويشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية، وليس مجرد تغير الأدوات؛
4. **التغيّر في توجهات السياسة الخارجية**؛ وهو أكثر أشكال التغير تطرفا، إذ ينصرف إلى التغير في التوجه العام للسياسة الخارجية، بما في ذلك تغير الأدوات والاستراتيجيات والأهداف.

ويعتبر"هيرمان" أن الشكل الأول من التغير لا يعد تغيرا في السياسة وأن الأشكال الثلاثة الأخرى هي التي يمكن أن تصنف في إطار التغير في السياسة الخارجية (*F. Hermann, et al,1987*).

المحور الثالث: مفردات التغيّر في المدارات الجيوأمنية للسياسة الخارجية الجزائرية:

إن انتهاج أي سياسة أو سياسية خارجية بصفة خاصة يتطلب توفر بعض الدوافع والمعطيات التي تبنى عليها، فالبحث عن المصالح لا يعني أن هناك طريق وحيد للوصول إليها، ذلك أن الوسائل التي يمكن إعمالها تتنوع حسب تنوع طبيعة الهدف المراد تحقيقه (*Geores, 1972,p.123*).

ويظهر اهتمام الجزائر في إقامة علاقات جهوية من خلال الاستراتيجية التي تضمنتها نصوصها الأساسية وجسدتها عبر مواقفها وتطبيقاتها على المستوى الدولي [4]، إذ بتواجدها في تقاطع عدة مناطق جغرافية، وباعتبارها نواة لبعض التجمعات والترتيبات الجهوية أو الإقليمية فإنها سوف تحول تنمية **سياسة الهدف** (*Paul,2000*)، والتي منها البحث عن تحقيق الأمن، خاصة في مستوييه الوطني والجواري، ولِــجعل هذه الاستراتيجية محل تنفيذ، يتطلب الأمر تعاون بين مختلف الدول.

وعليه، فبالنسبة لرجال السياسة الجزائريين، فإن إرادة بناء إفريقيا موحدة وآمنة، وغير قابلة للتقسيم لا يعد ضربا من الخيال، خاصة وأن الوحدة الإفريقية **"فرضت شيئا فشيا عن طريق إقامة أرضيات حيث تحقيقها يدخل في منهجية الأحداث، فإفريقيا حاليا تمثل في العالم قوة سياسية معتبرة بفضل الشعور بالوحدة الذي يحركها"**(*Ethienne, 2019., p.266*).

وهو بالفعل ما أكد عليه بهجت قرني، وعوض جابر سعيد وعلي الدين هلال في كتابهم المعنون بـــ **"السياسة الخارجية للدول العربية"** بالقول:

> **"تحتل الجزائر كفاعل دولي، وضعا دبلوماسيا محوريا وهاما، ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي الذي يعد نقطة التقاء بين كل من أوربا وإفريقيا والعالم العربي، بل لأنها تمثل أيضا بالنسبة لبلدان [الجنوب] نموذجا لحركات التحرر [الوطني]"** (قرني وجابروهلال، 1994، ص.158).

وحول هذا الموضوع أيضا، يقول السيد عبد العزيز بوتفليقة (قبل أن يكون رئيسا في سنة 1973 أي عندما كان وزير خارجية:

---

[4] **كلمة دولي** أشمل وأوسع من كلمة خارجي، وتتصف بالميزة العالمية ومتعددة الانعكاسات والتأثيرات المتبادلة (Interactive) في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والسياسية والعسكرية والإستراتيجية. في حين تعني **كلمة خارجي** عادة أي نشاط أو ممارسة سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية ودبلوماسية (وغيرها) خارج حدودها.

"وما جعل الجزائر تؤكد على هذه السياسة هو موقعها الجغرافي، بالفعل إن الجزائر لا تتميز عن دول [الجنوب] إلا بموقعها الجغرافي، فهي في هذا الصدد تنتمي إلى مجموعة من الوحدات الطبيعية التي تعطي لها مكانة خاصة في البحر الأبيض المتوسط، في العالم العربي، وفي أفريقيا". (*Bouteflika, 1973, pp.529-531*)

ومن الملاحظ أن الأهداف التي كانت متوخاة من دبلوماسيتنا في القرن الماضي ما تزال أهدافا ثابتة للقرن الواحد والعشرين، لأنها تنبثق من انتساباتها وانتماءاتها الحضارية الثابتة كذلك [5]. وترتب دوائر التوترات الأمنية للجزائر كما يلي:

1/ البعد الوطني [6]؛ نحو عقدية أمنية شاملة:

بالرغم مما أننا ننغمر في العولمة التي تنظر لعالم واحد بلا حدود، فإن للجزائر هويتها الأصلية وخصوصياتها الثقافية ورصيدها التاريخي، كدولة محورية لعبت وما تزال تلعب دورًا متميزًا في علاقاتها الخارجية وخاصة في بعدها الأمني والإنساني (عطية، 2019).

من واجب الدبلوماسية أن تستحضر هذا البعد وتهتم بترسّيخه في عملها الدبلوماسي لتدخل الجزائر في منظومة قيم العصر متفاعلة مع تطوراته، ولكن مع الاحتفاظ على هويتها وخصوصيتها الوطنية، وذلك بتقديم الدبلوماسية الجزائرية على هذه الصورة والعمل على ترسيخها.

إذ تنبع أهمية السياسية الخارجية الجزائرية في كونها تحتل مركّزاً مهما في السياسة العامة للوحدة الدولية، إضافة إلى طبيعة قرارات السياسة الخارجية كتلك المتعلقة بالأمن وسيادة الدولة، وكذا تسعى للحفاظ على استقلال وصيانة التراب الوطني، وتحقيق الاستقرار والسلم الداخلي (عطية، 2018).

وعليه، فقد تبلورت عقيدة الأمن الجزائري خلال السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال حتى فترة السبعينيات متأثرة بمشاكل الحدود، وقد ساهمت عدة عوامل في تشكيلها، أهمها العامل التاريخي، إذ شكلت الثورة التحريرية في وقت سابق عاملا أساسيا في بلورة هذه العقيدة. كما تطورت هذه العقيدة بمطالبها الدولية الرامية إلى ديمقراطية النظام الاقتصادي الدولي، وتعززت هذه العقيدة أكثر في العشرية السوداء خلال التسعينيات في أطر مكافحة الظاهرة الإرهابية، وأخيراً تم عصرنة عقيدة الأمن الجزائري[7]، بالتحديات التي يعيشها العالم اليوم، والتي على رأسها مشاكل البيئة ومكافحة الإرهاب وغيرها.

إذاً، فمن المنظور الجيوسياسي للأمن الوطني، فإن الجزائر (عطية، 2018):

- عرضة لمطالب ترابية من قبل المغرب الذي شن حرب ضدها؛
- عقيدة الأمن الجزائري كانت تعتمد مبدأ القبول بأي تغيير إقليمي في منطقة أمنها؛
- كونها جعلت من مساندة حركات التحرر في العالم الثالث/دول الجنوب، مبدأً من جوهرها السياسي، مما دفعها إلى دعم جبهة البوليزاريو.

إن مشكلة تأمين الوطن بالغة الأهمية بالنسبة لنا؛ وعلى كل المستويات العسكرية والاقتصادية، والإنسانية والفكرية، في الداخل أو في الخارج، فمثلا قد يتعرض أفراد من الجالية الجزائرية إلى اعتداءات

---

[5] يمكن الإشارة إلى ثلاث معطيات أساسية تتمتع بها الجزائر:
- **الجغرافية**؛ بلاد مغاربية عربية مسلمة متوسطية إفريقية
- **تاريخية**؛ فحربها التحريرية خولت لها نوع من الرفاهية الدولية.
-**اقتصادية**؛ متطلبات عالم جديد مبني على نظرة ديمقراطية للعلاقات الدولية.

[6] **تعبير وطني National** أشمل وأعمق من كلمة داخلي التي لها مدلول تقني أو مادي، أما كلمة وطني فلها معنى شامل يحمل إحساسا ومشاعر مواطن، بل كما أن كلمة قومي تحمل بعدا شموليا على مستوى كل التراب الوطني.

[7] إن الحفاظ على الأمن القومي هو من بين الأهداف الأساسية التي تسعى كل دول لتحقيقها، خصوصاً أن مفهوم الأمن الآن أصبح أكثر شمولا ويأخذ أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية بعد أن كان ينحصر في الجانب العسكري.

واسعة في الغرب، خاصة مع الجو العدائي السائد في بعض البلدان الأوربية (عدائية النظام الفرنسي للمهاجرين- خاصة في فترة حكم "نيكولا ساركوزي"، عدائية الدول الأخرى للمسلمين).

ومن كل ما سبق، نستنتج أن الشواغل الأمنية الجزائرية وطنيا تتعدى الجانب العسكري البحت إلى أبعاد اقتصادية وسكانية وإنسانية. وفي ضوء ذلك، فإن الأمن الجزائري بصفة عامة متعدد الأبعاد ولا ينحصر في الجوانب العسكرية فقط، بل ينحو لأن يكون من قبيل الأمن اللين خاصة بعد أن أثبت الشعب سلميته خلال الحراك الشعبي لسنة 2019.

2/الدائرة الإفريقية: أولوية وتوجه استراتيجي:

للجزائر صلة عضوية-جغرافية وتاريخية وحضارية ونضالية وثيقة بالعمق الإفريقي، فالجزائر جزء من إفريقيا بحكم التراث المشترك وبحكم المساهمة النضالية المبدئية (**لم يستعمل دعم حركات التحرير الإفريقية لا أثناء حرب التحرير ولا بعدها كسجل تجاري أو وسيلة للنفوذ والتدخل**)، (الابراهيمي، 1987)، فالجزائر بوابة إفريقيا من جهة الشمال، وإفريقيا هي العمق الاستراتيجي للجزائر من الجنوب، فإذ تحركت رمال الساحل أدرك الجميع أن الخطر على الأبواب.

وفي هذا الإطار فإن ما يحدث على مقربّة من الجزائر في النيجر ومالي والصحراء الغربية يؤثر علينا بشكل مباشر، ولقد أكدت الجزائر في عدة مناسبات عن موقف الجزائر الثابت من القضية الصحراوية، أنه لا ناقة لها ولا جمل في هذه القضية سوى الدفاع عن مبدأ مشروع، وهو تقرير مصير الشعب الصحراوي وفق مبادئ الأمم المتحدة والشرعية الدولية (عطية، 2018، ص ص.65-81).

ويتطلب الكثير من الحكمة وبعد النظر، فالجزائر هي أكبر بلد له امتداد صحراوي في العمق الإفريقي، ولذلك فإن المساهمة في تحقيق السلم والاستقرار والوفاق بين الفصائل المتنازعة في الدول المعنية، هو أولا موقف مبدئي في السياسة الخارجية بغض النظر عن البعد الوطني/القومي للأمن الجزائري، وهو ثانيا اهتمام وجيوأمني جيواستراتيج في صالح عمل بلدان المنطقة وخاصة البلدين المذكورين آنفا، وهما من بين البلدان الأفقر في إفريقيا (برقوق، 2003) والأكثر مشاكل واللااستقرارا.

ومن ثم فإن الدائرة الإفريقية تحتل مكانة جد هامة بالنسبة لاعتبارات التدريجية الجزائرية، تتفوق في مغلبها على الدائرة العربية، وفي بعض حالاتها على الدائرة المغاربية الجوارية المباشرة.

3/الدائرة المغاربية: مشكلة القيادة/الزعامة تفرض الجمود:

تشكل الجزائر قلب الجناح الغربي للمنطقة العربية، فهي تتوسط كل دول المغرب العربي، فقد منحها الوضع الجيو سياسي مكانا فريدًا من نوعه، فهي بالفعل الوسيط أو الدولة الوحيدة التي لها حدود مشتركة مع كل الأشقاء أعضاء الاتحاد المغاربي الخمسة الآخرين، إذا أضفنا الصحراء الغربية في المستقبل، وتبعد عاصمتها مسافات متقاربة مع كل واحدة من العواصم المغاربية الاخرى(عطية، 2018، ص ص.65-81).

اجتمعت في تلك السياسة النوايا السليمة والإرادة الجادة، فلم تطرح الجزائر أبداً أي طرح يوحي بوزنها الجيوسياسي ورصيدها التاريخي، مؤدى ذلك السؤال؛ من يتزعم الاتحاد؟، بل دأبت على إعطاء ما يكفي من البراهين والضمانات على رغبتها النزيهة في إرساء دعائم الصرح المغاربي، وتحقيق مزيد من التضامن والتعاون وحسن الجوار.

ظهرت بوادر تلك السياسة في وقت مبكر، فقد نصت مواثيق وبرامج أحزاب ومنظمات الحركة الوطنية-(وخاصة نجم شمال إفريقيا وقد سمي فيما بعد حزب الشعب الجزائري، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكذلك جمعية العلماء المسلمين) -على أهمية هذه الوحدة المغاربية وتنسيق النضال السياسي، وقد بدأت تلك الرغبة في التجسيد العام 1957 والجزائر تخوض الكفاح المسلح، وقد أجهض العملاء ومتطرفو العسكر تيارية الفرنسية تلك المبادرة ودشنوا بذلك عمليات إرهابية دولية واختطاف طائرات.

ولقد استمرت السياسة بوجه عام على الرغم من بعض الهزات ومراحل الفتور حتى لقاء زرالدة، وما بعده، هناك بلا شك عوامل ظرفية عابرة تعوق التوجه الفاعل لبلادنا، وعوامل أخرى تتعلق بالإرادة السياسية عند هذا الطرف أو ذاك، وأخطر تلك العوامل في ظننا هو الضغط والاستقطاب الذي تقوم به القوى الأجنبية على المنطقة للتفرد بطرف أو استعماله ضد جيرانه مقابل وعود جذابة وعلاقات متميزة ومؤقتة تنتهي مثل حبوب التنويم بانتهاء فترة الاستعمال.

4/البعد العربي؛ انكفاء واضح وملحوظ:

الجزائر قلب المغرب الكبير، هي امتداد حضاري بمشتركّات وخصائص مع العالم العربي، فقد حددت البيئة الإقليمية العربية تصوراً أمنيا مشتركا تحكمهُ الاعتبارات تجاه القضية الفلسطينية، فاللعبة الجارية في العالم العربي، تقود إلى الأحادية القطبية عملية إدماج سياسي أمني اقتصادي لتنصيب شرطي مدجج بالسلاح ومدعم باللوبي الصهيوني العالمي المهيمن على مصادر المال والسلاح وهيئات القرار وأجهزة الإعلام[8].

لقد احتفل الضحايا بذلك التنصيب في مؤتمر مدريد العام 1991، وتوهموا أطروحة الأرض مقابل السلام، تعني تنازل الأقوى على مكاسب والسلب والنهب بمراسيم تشريفياتية، إنها لغفلة واستغفال تتجاهل المضاعفات التاريخية والراهنة لعلاقات القوة (*Rapports of Power*)، في وضعية صراعية معقدّة، فهل يعتقد أن السلام هو صفقة لتبادل العقارات؟، ألم يتبادر إلى الذهن أن إسرائيل الدولة الأصولية الأكثر تطرفا في المنطقة تريد الأرض مقابل والسلام والبترول وعائداته وأسواق ما أصبح يسمى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب خريطة سايكس-بيكو، ولكن هذه المرة تحت الهيمنة الكونية (*Pax-Americana*)(عبد الله، 2008).

كتب الصحفي الفرنسي رومان ميلكارك، صاحب كتاب "تجار الاسلحة" مقالا مهما ضمن جريدة" لوموند دبلوماتيك" لشهر سبتمبر 2019 تحت عنوان " أهو عجز أم استهزاء اتجاه بيع الاسلحة الاوروبية؟"، أوضح فيه أنه رغم القلق الذي أبدته الأمم المتحدة حول الوضعية المزرية للمدنيين جراء الحرب الدائرة بين حلف السعودية والامارات ضد اليمن ورغم تحذيرات المجتمع المدني من مغبة استمرار الحرب الضارية على اليمن التي ذهب ضحيتها على ما يقل عن 10 الاف من القتلى اليمنيين وتهجير حوالي 4،8 مليون من السكان، ووجود 14،3 مليون في حاجة ملحة للعون الانساني، ظلت البلدان الاوروبية ، مثل فرنسا والمملكة المتحدة والمانيا واسبانيا وايطاليا وبلغاريا والسويد ، خلال اربع سنوات خلت، تبيع الاسلحة للعربية السعودية، باعتبار هذه الاخيرة توجد على راس الزبناء/العملاء لهذه الدول في مجال المبيعات الحربية.

ونتيجة لذلك قامت عدة منظمات المجتمع المدني (منظمة العفو الدولية، هيمان رايت واتش وغيرهما) برفع دعوات قضائية لدى المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم الوطنية ضد البلدان الاوروبية المعنية. لكن لم تستجب اية محكمة لشكايات المجتمع المدني حول استمرار الدول المذكورة في بيع اسلحة فتاكة للعربية السعودية.

حسب تقديرات مديرية المخابرات العسكرية الفرنسية فإن مدافع المحركات الذاتية Caesar/ من صنع الشركة الفرنسية NEXTER يمكن أن تفتك بحياة 436.370 مدني يمني، وفق الترخيص الفرنسي الممنوح للسعودية.

خلاصة القول، يختم الصحفي قوله أن لا أحد يهتم اليوم بالضحايا اليمنيين أمام اغراءات المال العربي متسائلا **"أهو عجز أم استهزاء أمام حجم المبيعات الاوروبية؟** "الدبابات، السفن الحربية، الطائرات الناقلة والمطاردة الخ". (عطية، 2019).

---

[8] لقد سارعت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة إلى الانضمام لجماعة الدول العربية وذلك سنة 1963، كما عملت القضية الفلسطينية في فترة الحرب الباردة على منع الدول العربية من الانضمام لأي معسكر من المسكرين المتصارعين.

غير أن المفارقة الغريبة التي أربكت الحسابات الجيواستراتيجية الدولية اليوم هو أن هذه الأسلحة المدمرة الكبرى لم تستطع أن تحمي أمن وسيادة السعودية، أثناء الهجوم على أكبر شركة لتصدير النفط في العالم (**أرامكو**) عندما ضربت 18 طائرة مسيرة هذه المنشاة السيادية بدقة عالية، وبدون خسائر في الارواح البشرية.

مستقبل أمن الاقطار العربية رهين ببلورة رؤية استراتيجية تشاركية جديدة ترتكز على الديمقراطية الحقة وتبني سياسات صناعية ذاتية، عمادها التعرف على العدو الحقيقي للأمة في عمقه الاستراتيجي، من أجل مواجهته، عبر خلق بنيات وتجهيزات عسكرية للمستقبل، كصناعة الطائرات المسيرة. على غرار التجربة الصينية والتجربة الايرانية، هذه الاخيرة التي أصبح الكبار يحسبون لها ألف حساب...علما أن صناعة الطائرات المسيرة هو عمل صناعي عادي في لغة العلماء. هذه السلعة تبيعها الصين بمليون دولار فقط للوحدة!

فهل من محارب عربي جديد ضد قطر عربي جديد؟، الصناعة العسكرية الدولية، يا سادة، تنتعش من خلال اشعال الحروب الداخلية بينكم .... بالمجان، انكم، فعلا ، سوق رابحة ..

5/الدائرة المتوسطية[9]**؛ حصيلة أقل من المرغوب:**

بالنسبة لعلاقات الجزائر بالضفة الأخرى للمتوسط وخاصة مع دول القوس اللاتينيL'arcs Latin، الذي يشمل إسبانيا وإيطاليا وفرنسا بالإضافة إلى البرتغال، إذ ينبغي القول بأن ملف تلك العلاقات ثقيل جداً، فيه فصول دامية من الصراع والعدوان، وفقرات متذبذبة من التفاهم وسوء التفاهم، غير أن السياسة تضع عناوينها أولا على خريطة جغرافية، وموقعنا على المشارف الجنوبية لبحر الحضارة العريق ليس هدية ولا عبأ، إنه موقع للمشاركة السلمية في بناء تعاون وتفاهم يتقبل الاختلاف الثقافي، ويحترم مصالح الأضعف حاليا، لأن استغلال الضعف ليس تعاونا.

إذا رجعنا إلى الخريطة الجيوإستراتيجية وجدنا أن قوة الأطراف المتوسطية الشمالية نسبية جداً في عالم تقوده الأحادية القطبية *polarization* ويتجه نحو تمحور *Recentrage* لبلدان المركز *Core States* يتحرك فيه من بعيد عمالة يخرجون لتوهم من فترة نقاهة ناجحة مثل ألمانيا واليابان والصين فضلا عن الفدرالية الروسية ومجالها الحيوي الأقرب المسمى رابطة الدول المستقلة، وما تعتبره بيتها الطبيعي (أي أوربا)، ولا شك أن روسيا سواء أكانت قيصرية أو بولشفية أو في نظام بين النظامين السابقين تبقى قوة هامة جدًا في المنظومة السلافية وعلى مستوى بلدان المركز.

ومن المؤسف أننا نعتقد أن أسباب تفوق الأطراف الشمالية من حوض المتوسط في الماضي والآن، هو أنها تعرف عنا أكثر مما نعرف عنها، بل إن الكثير مما نعرفه عن أنفسنا هو صنع تلك الأطراف نفسها (زياني، 2011)، وأحيانا بتوظيف خبرات من المستعمرات السابقة والجزائر بوجه خاص، أما الجزء الثاني من اللعبة فيمتد إلى الضفة الجنوبية للمتوسط (الجزء الأول الجاري في المنطقة العربية أو الشرق الأوسط)، حيث التقت الأطراف المتقابلة من الجهتين في لقاء برشلونة في نوفمبر 1995 لرفع بعض الالتباسات والتحاور حول بعض الإشكاليات. ولكن حوالي بعد ذلك يبدوا أن هدف الجيران الشماليين هو وضع حزام أمني وقائي ضد الهجرة ومخاطر الإرهاب الموجود أصلا داخل أراضيهم (صايج، 2008).

ورغم معاودة واستكمال ذلك في المشروع المتوسطي الذي صكه الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" في جويلية 2008، إذ لم يلقى أي قبول، وخاصة هذه المرة من طرف دول الجنوب. كما طرح الرئيس الاشتراكي الفرنسي الجديد "فرنسوا هولند" الفكرة مجددا عند زيارته للمغرب في أفريل 2013،

---

(9) أولا يعتبر تفاعل الجزائر المتوسطي، جزء من حوار الجنوب مع الشمال الذي ينحو إلى أربعة أطر أساسية هي/ تشخيص الواقع، المشكلات القائمة (والتي يجب أن تكون محل اهتمام الحوار بين الشمال والجنوب)، الغايات المنشودة أو المبتغاة فضلا عن الوسائل التي يمكن إتباعها للوصول إلى تلك الغايات. وأمام هذه التطورات ليس من الحكمة أن تقف دول الجنوب مكتوفة الأيدي. أما على مستوى المشكلات، فإن مرافعات الجزائر تتحدث تارة عن مشكلات عامة (غير محددة)، وتارة أخرى تتناول مشكلات على أعلى درجات التحديد فهناك (ظواهر سلبية صاحبت التطور كقضايا المديونية وغيرها).

بضرورة الدفع بـ **"مشاريع متوسطية"**، ونفس الطرح الذي عمل على تجديده الرئيس الفرنسي الحالي "إيمانويل ماكرون".

5/الدائرة الإسلامية؛ ارتباط روحي-مواسمي:

ومردُه للأسباب الروحية والثقافية والتاريخية من جهة، وللاعتبارات القيمية والسياسية التي يمكن أن تجنيها الجزائر من الانتماء إلى العالم الإسلام؛ أوسع مجموعة إنسانية في العالم في الوقت الراهن.

الجزائر عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تضم اليوم تسعة وخمسون(59) دولة آسيوية وإفريقية (بوطالب، 2004، ص88)، وتلتقي على صعيدها دول أخرى وهيئات شعبية ومنظمات وجمعيات غير حكومية، يحضر البعض منها اجتماعات المؤتمر بصفة ملاحظ.

كما يمكن أن تجتمع الجزائر مع بعض الدول المسلمة الأخرى في قضايا أمنية مشتركة هامة، وقد تمس الجانب الروحي أو الديني مثل قضية القدس[10]، حيث تبين أن تسوية مشكلة فلسطين تعثرات بسبب مشكلة القدس. كما أدت التكالبات في السنوات الأخيرة على الإسلام نزعة استفزازية، مثل الرسوم الكاريكتورية الدنماركية التي تسيءً لشخص الرسول الكريم في العام 2008، أو الحملة التي شنت ضد المآذن في سويسرا في العام 2009، أو كل قضايا الجاليات المسلمة في الدول الغربية، أو قضية كشمير، أو حملة منع النقاب (البرقع) في أوربا (2012)، وكذا سياسة التصفية العرقية ضد مسلمي بورما في 2012-2018.

هذا إضافة إلى الحملة الصليبية التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العدو الأخضر المتمثل في الإسلام-كبديل عن العدو الأحمر المتمثل في الاتحاد السوفياتي سابقا-، خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما حققته من تعزيز وترسيخ هيمنة القطبية الأمريكية.

كما يمكن للدول الإسلامية أن تفتح مجال للتعاون وخاصة في شقه الاقتصادي-حيث تستطيع الجزائر أن تقوي دبلوماسيتها مع دول منظمة المؤتمر الإسلامي، خاصة عن طريق تفعيل الروابط التجارية، حيث السوق الإسلامية التي تتمتع بإمكانيات وإمكانات واسعة (بوطالب، 2004، ص88).

ويبدو أن الدبلوماسية الجزائرية لا تحفل بالتوجه الإسلامي، فهي مقتصرة على تقوية تعاملها الاقتصادي مع أوربا ودول البحر المتوسط. كما أن الدائرة الإسلامية ربما تشترك مع كل من الدائرة العربية والدائرة الإفريقية كون إفريقيا هي قارة الإسلام-إضافة إلى اعتبار آخر يتمثل في آن الجزائر قائد من قواد دول الجنوب/دول العالم الثالث، منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث تقع أغلب دول لجنوب في نطاق الدائرة الإسلامية.

6/الدائرة الأطلسية-الأمريكية؛ نهج مثير للقلق:

رغم أن الجزائر ليست بدولة مطلة على المحيط الأطلسي، فقد أصبح هذا البعد يفرض أولوية التعامل معه على جميع دبلوماسيات العالم بحكم تسلم الولايات المتحدة عرش القطبية الأحادية اليوم. إذ يعد التعاون الجزائري عبر الأطلسي، حيث الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني أحد أوجه الأدوار التي تلعبها الجزائر في مسار بناء الأمن والسلم رسميا في إطار مسار الحوار الأطلسي-المتوسطي منذ العام 2000، على الرغم من الحوار قد بدأ ستة سنوات قبل ذلك التاريخ(بابا عربي، 2008، ص ص.18-19)، من أجل التعاون العسكري والتنسيق الاستخباراتي والأمني والتشاور السياسي خاصة بعد انفتاح الحلف الأطلسي *NATO* على دول الجنوب، وقد لخص الأمين العام للمنظمة (الناتو) للدبلوماسية العمومية "جون فوزني" النظرة الجديدة لمسار الحوار في كونه ينسجم مع الاستراتيجية الحديثة للأمن التي ينبغي أن تكون كما قال:

"نشيطة وشاملة ومتناسقة ومنسقة في مواجهة التحديات"(بابا عربي، 2008).

---

[10] **في الأصل أن القضية الفلسطينية هي قضية عربية، بينما قضية القدس هي قضية المسلمين كونه أولى القبلتين وثالث الحرمين، كما أن المؤتمر أنشأ بعد محرقة الأقصى في أوت 1969.**

وبالمقابل تسعى الجزائر في إطار الحوار الأطلسي إلى الاستفادة من التجربة الأطلسية في ميدان عصرنة وتحديث الجيش ومرافقة مسار الاحترافية، وهي تراهن على ترقية مستويات التعاون لبلوغ هذا الهدف، كما أن التنسيق الاستخباراتي والأمني في مجال مكافحة الإرهاب والتصدي لأشكال الجريمة المنظمة تعد من بين الرهانات التي تسعى الجزائر لكسبها من خلال تعميق مسار التعاون.

7/الدائرة الدولية؛ التزام أدبي-برغماتي:

تشمل هذه الدائرة، التوجه الجزائري نحو الأمم المتحدة، وبحث العلاقات الثنائية الدولية للجزائر، فمن منظور دراسة الحالة، تؤكد الجزائر في أكثر من موضع على تمسكها بمبادئ الأمم المتحدة، حيث تتطابق التصورات الجزائرية مع مبادئ الأمم المتحدة فيما يتعلق بموضوعات جوهرية مثل: التنمية، والحل السلمي للمنازعات، وإحلال السلام، ومنع الحروب، واحترام سيادة الدول.

ونقصد هنا الحضور المخطط والفعال للجزائر داخل المنظمات الدولية والجهوية، حضوراً لا يكتفي بالتمثيل، بل تقدم فيه الجزائر عطاءها الخاص، وتعتبر نفسها مسؤولة عن المساهمة في ابتكار الحلول للمشاكل الدولية وتعمل للتدليل على قدرتها على ذلك. ومما ينبغي على الجزائر تحقيقه في حضيرة هذه المنظمات تزويدها بالأطر اللازمة والكفيلة من أجل ضمان الأمن والعمل على ترسيخه. فقد اعتمد في العام 2009 من طرف الأمم المتحدة لائحة تجريم الفدية ذات الطرح الجزائري، حيث أصبحت مكافحة الإرهاب من ضمن أدوات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج، كما أن الجزائر عضو دائم في لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن (عطية، 2018).

أما من جانب آخر فيمكن للجزائر خلق فضاءات تعاون أمنية آخرى، فإن **العلاقات الثنائية الدولية** تشمل السياسة الخارجية للجزائر تجاه أي دولة من دول العالم من منظور ثنائية (وليس كعلاقات تعبر بشأن سياسة تجمع أو تنظيم يضم مجموعة من الدول)، ومن هذا المنظور كشف تحليل مفردات السياسة الخارجية للجزائر في إطار العلاقات الثنائية الدولية قد اقترنت بعدة دول مثل الشريك الاقتصادي الجديد المتمثل في الصين، أو بريطانيا، أو ألمانيا أو الحليف الاستراتيجي في أمريكا الجنوبية-البرازيل وغيرها (عطية، 2019).

وعليه نستطيع أن نحلل هذه المجالات التعاونية وفقا للموقع الجغرافي أو الطبيعة الموضوعية الخاصة بكل ملف، ويسمح التوصيف الجيوسياسي والتاريخي لموقع الجزائر وتجاربها السابقة وحديثة العهد باستخلاص الكثير من النتائج الإيجابية التي يمكن أن توضع في سياق الراهن والتحولات الجارية في المحيط الدولي والجهوي والجواري للجزائر.

المحور الرابع: تحليل وتقييم سياسة الجزائر الخارجية وضرورات التغير بعد الحراك:

وذلك يبرز من خلال مجموعة من النقاط

①أن سياسة الجزائر الخارجية ليست مؤثرة من الداخل، بل هي خارجية التأثير؛ وبصيغة أفضل تشمل هذه السياسة ردود أفعال وانعكاسات لأحداث خارجية وعوامل أخرى أكثر من كونها توجها مبادراً، وبعبارة أخرى، إن البيئة الخارجية تشكل تأثيرا أعظم وأكبر من الديناميات الداخلية على سياسة الجزائر، ولذا نجد سياسة الجزائر قصيرة المدى وطويلة الأجل لتحقيق أهداف الدولة، قائمة على كم ونوعية المتغيّرات في سياسة الدول المجاورة والتغيّرات الإقليمية.

رغم أن سياستنا الخارجية قد وضعت مفاهيم مركزية في ممارستها الدولية منذ البداية مثل؛ مناصرة حركات التحرر، أو دمقرطة العلاقات الاقتصادية الدولية، وكذا مكافحة الإرهاب العبر وطني، ونحن نحتاج اليوم في إطار دبلوماسية الجزائر لما بعد الحراك ومن خلال الرغبة الشعبية في التأسيس لجمهورية جديدة إلى استحداث مفاهيم جديدة في لغتنا الدبلوماسية؛ كالديمقراطية، والمؤسستية، والانتقال السياسي المرن والطوعي، التنمية الجديدة، والتمكين الإنساني للشعوب، وسلمية الشعوب، بحيث يمكن أن تكون للجزائر من خلال نجاح مسارها

الحراكي بأن تكون قلبة جديدة للديمقراطية كما كانت ولازلت قبلة الثوار (الأحرار) ومنارة للحركات التحررية في العالم أجمع، لتكون بلادنا مُصدّر للديمقراطية حيث تجد قابية من خلال التفاعل عبر محور جنوب -جنوب **(دمقرطة مصدرها الجنوب**، وليست مصدرها الشمال، ونابعة من خصوصية عالم الجنوب، وتعتمد على منطق المحاكاة وليس منطق المشروطية المعتمدة من قبل قوى الغرب)؛

②إن سياسة الجزائر الخارجية وتطبيقاتها هي من اختصاص السلطة التنفيذية، وهي ظاهرة عامة في غالب دول العالم، ودور السلطة التشريعية محدود وثانوي وجانبي، فمهمة هذه السلطة هي مراقبة وتقييم تصرفات الحكومة، ودور البرلمان بغرفتيه في الجزائر (مجلس الأمة، والمجلس الشعبي الوطني) محصور في الشؤون المحلية في المقام الأول، فدوره محدود في التأثير على تصرفات الحكومة الخارجية، إلا أن الدبلوماسية البرلمانية بدأت تلعب دورا بارزا في بعض القضايا الخارجية، كالتشاور والتصويت على بعض الاتفاقيات الدولية الهامة، والتفاعل مع الاتحاد الدولي للبرلمانات والصدقات البرلمانية وغيرها؛

هذا رغم أنه توجد لجنة داخل كل غرفة تعنى بالشؤون الخارجية إلا أن دور **الدبلوماسية البرلمانية** لا يزال ضعيف جدا في الجزائر وغير مؤثر، فـ**الدبلوماسية التنفيذية** احتوت أغلب النشاطات الخارجية، كما يجدر بي أن أنبه أنه ضروري على الجزائر أن تفعّل من دور **الدبلوماسية العامة** (تسمى في الغالب بالدبلوماسية الموازية أو دبلوماسية المسار الثاني، الدبلوماسية متعددة السكك)، التي يقوم بها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ورجال الأعمال والشركات وحتى المثقفون والسياح وغيرهم من أجل التعريف بالجزائر أكثر وشرح وتبرير مواقف الجزائر الخارجية، وكذا جلب المنافع الاقتصادية وفق منطق براغماتي، فالدبلوماسية العمومية أصبحت تلعب دورا كبيرا جدا يتفوق في الغالب على الدبلوماسية الرسمية (الدبلوماسية التنفيذية، والدبلوماسية البرلمانية). بل إن الكثير من الدول تلتجأ لاستخدام **الدبلوماسية الرياضية** لتوسعة سمعتها ومكانتها الدولية، من خلال المشاركة في الدورات الرياضية وتنظيمها، إذ تلعب الرياضة دوراً فعالا في تعزيز مكانة هذه الدول أدبياً، كما أصبح الواقع العالمي يتأثر **بالدبلوماسية الإلكترونية (السيبرانية)** بشكل أكثر مما نتوقع وبطرق مختلفة ومتسارعة كدبلوماسية الفايسبوك والتويتر، حيث تعتبر تغريدات الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" من خلال حسابه على تويتر ممارسة دبلوماسية عالمية بدون تكاليف وأكثر تأثيرا.

③إن العلاقة الترابطية بين الاستقرار الداخلي في الجزائر والديناميكية الخارجية الجديدة أصبحت جليّة الوضوح في الهيكل المحلي، وطالما توافر هذا العامل فإن الحكومة ستكون قادرة على صنع القرارات المستمدة من القطاعات الشعبية، ومن ثم قادرة على مقاومة الضغوط الخارجية، إذ يمكن القول إن احتواء الجزائر لمشاكل اليوم هو بحد ذاته عامل أساسي في التخلص من كوارث الغد؛ بحيث حاولت الكثير من الأطراف الدولية كالاتحاد الأوربي وفرنسا التدخل في حراك الجزائر لسنة 2019، لكن بفضل الرفض الداخلي/ الشعبي لم تستطع هذه القوى أن تجد منفذ للتأثير في الأوساط الجماهرية الجزائرية واجهاض حراكها المبارك.

إن مصدر استمرارية الجزائر كوحدة سياسية متكاملة، يعتمد أيضا على خليط من الدعم المحلي والدور الخارجي كدولة فاعلة، ونجد أن دعم الجزائر لكم واسع ومتنوع من القضايا الدولية وبنيتها السياسية وقدراتها الخاصة وميراثها الثوري، جعل من الجزائر مرشحة للقيام بدور الدولة المحورية في العديد من الفضاءات، كما سيؤهلها الحراك الشعبي المبارك وكذا سلمية الميسرات المليونية إلى جانب النجاح السياسي المرتبط بالانفتاح الديمقراطي وتأسيسها لجمهورية جديدة بأن تخلق مميزات عصرية تجعها مقبولة في التعاطي الجديد مع الملفات الدولية، بشكل أكثر شرعية في الداخل وأكثير قبولا في الخارج؛

④يتضح أن قدرة الجزائر الفردية للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية والتقليدية كافية، إلا أنه مهما امتلكت الجزائر من النوعيات والآليات العسكرية والقدرات المادية والرمزية، لا بد لها أن تتعاون مع محيطها الجهوي/الإقليمي لاحتواء والقضاء على التهديدات الأمنية المشتركة والعابرة للحدود، وأن تتجنب قدر الإمكان الانزلاق الاستراتيجي في المشاكل التي لا تقدّر الجزائر عليها، أو التي لا تجلب أي فائدة للجزائر؛ ومن جهة ثانية فإن إصرار الجزائر وإرادة النظام السياسي للتصدي ومقاومة الضغوط والحفاظ على هيبة الدولة هي عوامل ثابتة في تاريخ الجزائر المعاصر؛

⑤غياب تام للشرح والتبرير في المواقف الخارجية للجزائر، فإذا كان هاجس البحث عن القوة والمصلحة هو أمر مرتبط بكل القرارات في السياسة الخارجية، فعملية الشرح والتبرير هي خريطة من خلالها

نحاول أن نعطي وجه حسن لقراراتنا من حيث الوجهة الخارجية؛ إذاً فعملية الشرح والتبرير هدفها الأساسي هنا هو التقليل من عبء المسؤولية بالنسبة للطرف الذي اتخذ القرار، فغالبا ما تقع الجزائر في هذا الموقف، حيث تتبنى مواقف دبلوماسية عملاقة في السياسة الدولية، إلا أن غياب ثقافة الشرح والتبرير يضع الجزائر في وضع غير مفهوم ولا منطقي بالنسبة للآخرين، فكثيرا ما تتكرر لها هذا الحالة خاصة مع الدول العربية، إذ تحفظت الجزائر عن الاعتراف بالائتلاف السوري المعارض في قمة الدوحة في مارس 2013، وهذا استناداً إلى مبادئها الراسخة، إلا أن هذا التحفظ تُرجم من طرف الأشقاء العرب باللاإنسانية وعدم الاهتمام بالانشغال العربي، في حين اعتبرته بعض العواصم الغربية موقفا دبلوماسيا سيّداً.

فعملية الشرح والتبرير؛ موجهة إلى بيئة متعددة الأطراف وكذلك بيئة فيها الأعداء، الأصدقاء... فعندما نحاول تبرير سلوكنا بالنسبة للأصدقاء فهذا سهل، أما الأعداء فهذا صعب جداً، كما أن الشرح والتبرير يتوجه في معظم الأحيان للعدو، وعادة ما تكون العملية أسهل بالنسبة للمحايدين، **ووسائل الشرح والتبرير؛** تختلف من دولة إلى أخرى، لكن يمكن أن تستعمل الشعارات، والمبادئ العامة، مثل المصلحة الوطنية، وكذلك شعارات عالمية كالديمقراطية، حقوق الإنسان، وقد تلجأ الدولة إلى شعارات دينية، أو تاريخية. وقد تقوم بهذا الدور الدوائر الحكومية، وأحيانا تقوم به وسائل الإعلام. وهناك على المستوى الدولي مؤسسات قائمة بذاتها، وهدفها الأساسي هو الترويج للساسة الخارجية (عملية بيع مواقف في السياسة الخارجية).

أما بخصوص السياسة الخارجية للجزائر خلال الفترة الحالية (من بداية الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019 إلى بداية تشكل مناخ الانتخابات الرئاسية)، وهي فترة جديرة بالدراسة لأنها تمكننا من فهم رهانات التغير في هذه السياسة بعد الحراك الشعبي، فنشاط الدبلوماسية الجزائرية في آخر عهد الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة وغداة بداية الحراك الشعبي في محاولات النظام السابق لشرح موقفه مما يحدث داخليا من خلال تعيين حكومة السيد نورالدين بدوي الأولى قبل استقالة الرئيس بوتفليقة وتكليف وزير الخارجية آنذاك رمضان لعمامرة فيها، ورحلاته لبعض الدول الأوروبية غداة بداية وتطور الأزمة السياسية التي أحدثها الخروج الشعبي المناوئ لحكم نظام الرئيس بوتفليقة.

هذا إضافة إلى النشاط الدبلوماسي للجزائر خلال الحراك الشعبي مع الرئيس الانتقالي عبد القادر بن صالح، بالنظر إلى خصوصية الوضع الجزائري في خضم تواصل الحراك الشعبي فإن السياسة الخارجية ضلت مدافعة وقد ظهرت خلال زيارة رئيس الدولة إلى "روسيا" في أكتوبر 2019، خلال القمة الروسية-الإفريقية، من خلال تطمينه للشركاء في روسيا عن الوضع في الجزائر.

ولقد أكدت الجزائر على مواصلة التمسك بمبادئها في مساندة قضايا التحرر وأولوية التعاون جنوب-جنوب في القمة الثامنة عشر لحركة عدم الانحياز القمة الثامنة عشر لحركة عدم الانحياز انعقدت القمة الثامنة عشر لحركة عدم الانحياز بين 25-26 أكتوبر2019 في أذربيجان، باكو.

وبعد عرض البرلمان الأوربي لحراك الجزائر يوم 29 نوفمبر 2019، ومحاولة تدويل القضية تحت غطاء حقوق الانسان والتضييق على الحريات الدينية، فما أقلق الاتحاد الأوربي أنه فهم أن محتوى الحراك الجزائري يحمل نزعة تحريرية، لاستكمال التحرر الوطني الجزائري من براثن فرنسا الكولونيالية، ولذلك وبعد كل محاولات اجهاض الثورة الديمقراطية السلمية في الجزائر، بشتى الأساليب وبكل المحاولات، من الداخل الجزائري من خلال دفع بعض ضعفاء الوطنية إلى حمل شعارات تخالف العقيدة الوطنية الجزائرية، ومن الخارج من خلال لعب محالات فرنكوصهيونية للتشويش على القوات المسلحة الجزائرية من شرق البلاد وغربها وشمالها وجنوبها.

ولقد ردت وزارة الخارجية الجزائرية على البرلمان الأوربي، بلهجة شديدة واصفة بأنها تدخلها سافر وغير مقبول، كما أكد ذات البيان أن الجزائر ستراجع كل سياستها تجاه مؤسسات الاتحاد الأوربي، وهذا أكبر تغير سيحدث في تاريخ السياسة الخارجية الجزائرية.

كما أن فرنسا لم تعد تتخوف من فقدان مصالحها في الجزائر فقط، ولم تعد تتخوف من مبدأ الندية الذي ستطالب به الجزائر في تعاملاتها الخارجية في فرنسا، ولن تتخوف من فقدان امتيازاتها ولا من تمزيق بقايا اتفاقيات ايفيان ولا حتى تحرر الشعب الجزائري من التركة اللغوية واللسان الفرنسي بل أصبحت فنسا اليوم تتخوف من سقوط جمهوريتها الخامسة ليكون المراهق "مانويل ماكرون" آخر الروؤساء الديقوليين.

وتبقى أبواب التغير في السياسة الخارجية الجزائرية مفتوحة بعد انتخاب رئيس للجمهورية يتمتع بالشرعية القوية في الداخل وله كامل المشروعية في الخارج لتأديب أوربا وكل من تسول له نفسه بالمساس بشعبها ووطنها، بل والاتجاه الحقيق نحو سياسة خارجية فاعلة ومراجعة عمل المنظومة الدبلوماسية والاتجاه بها نحو دبلوماسية برقماتية.

الخاتمة:

إن مكتسبات الجزائر تلمس أيضا خارج حدودها؛ حيث تأكد حضور الجزائر فعليا على الصعيدين الإقليمي والدولي، منذ السنوات الأولى للاستقلال في شكل **"انفتاح وانخراط ثابتان على الصعيد الدولي".** وكان دورها رائدا في المحافل العربية والإفريقية والإسلامية، كما برهنت على حضور دائم، على الصعيد الدولي، يشهد على ذلك انضمامها إلى المعاهدات الدولية الكبرى، ونشاطها في حظيرة هيئة الأمم المتحدة. وقد جعلت من الانفتاح الاقتصادي والتجاري خيارا استراتيجيا، وانخرطت، خلال العقدين الأخيرين، في عدة اتفاقيات للتبادل التجاري.

ويمثل الخيار المغاربي والشراكة الأور ومتوسطية وما وراء الأطلسية والعمق العربي والإفريقي، مكتسبات أساسية لجزائر اليوم. ومن ثم، تشكل صيانة هذه المكتسبات في اتجاه يخدم المصالح الوطنية وتنمية البلاد مهمة دائمة، لا يمكن اختزالها في العمل الدبلوماسي الرسمي فحسب؛ ذلك أن الدبلوماسيات الموازية، التي يقوم بها المجتمع المدني والمثقفون ورجالات العلم ورجال الأعمال، مكتسبات أخرى للجزائر تدفع للانفتاح والعمل والإشعاع، على الصعيد الدولي، وتبشر بدينامية جديدة. ومن الصعوبة بمكان، التطرق لتفصيل كل المكتسبات الدبلوماسية للجزائر، حيث أكدت الجزائر في مرات عديدة وفي ملفات كثيرة نجاعة تصورتها ومنطقيتها.

إن أثر التحرك الدبلوماسي للجزائر ، يلقي بالعديد من الظلال التي تحمل الكثير من الانجازات الدبلوماسية والفعالية للجزائر في كل المدارات الجيوسياسية التي تنتمي إليها، مما يستدعي الوقوف مع الذات لتقويم هذا المسار الذي يحمل الكثير من الايجابيات، الداعي لتثمين وتحصين هذه المكتّسبات الدبلوماسية الهامة، كما يحمل في ثناياها العديد من الإنزلاقات الدبلوماسية والاستراتيجية التي يستدعي الوقوف عندها، خاصة عندما نجسد رؤية الداخل ونحاول ربطها بالتوظيف الدبلوماسي الخارجي للجزائر كل الفضاءات الجهوية؛ مغربياً، إفريقيا، عربياً، متوسطياً، إسلامياً، أطلسياً، ودولياً.

يُتخوّف اليوم على الجزائر أن تنساق نحو لعبة الإغراء السياسي و/أو أن تغرق في نرجسية سياسية كبرى، بحيث لا يجب أن تتوهم فيما يخص مكانة الجزائر الدولية؛ المكانة المنشودة إذ كانت تريد أن تصبح قوة إقليمية/جهوية، وتستمر في ذلك، فعليها أن تعيد بناء وتحديث وعصرنة قدراتها وتفعيلها، كما يتعين عليها ألا تغويها مفردات مثل **"الدولة المحورية"** أو **"القائدة الإقليمية"**، والتي ربما تدفعها إلى انزلاقات استراتيجية ومخاطرات دبلوماسية تكون الجزائر بمنأى عنها

توثيق الهوامش والمراجع

1. الإبراهيمي، أحمد طالب (الفصل الثاني 1987). "من الجزائر المكافحة إلى الجزائر المستقلة: دبلوماسية الثبات والمثابرة،" المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، ع.6، ص ص.32-35.
2. بابا عربي، مسلم (ماي 2008)،"علاقات التعاون الأمني بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي: الأبعاد والرهانات،" العالم الإستراتيجي، (ع.3)، ص ص.18-19.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، بعنوان: *تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية*، نيويورك: مطبعة الأمم المتحدة.
4. بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، تر. نسيم واكيم يازجي (دمشق: دار علاء الدين للنشر والإشهار والتوزيع والترجمة، ط.3، 2011.
5. بوطالب، عبد الهادي (2004). مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد والعشرين، الدار البيضاء: دار الثقافة.
6. خنوش، محمد (2013)، "التغير السياسي في إفريقيا،" مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول " التغير السياسي في ظل الراهن الدولي: الرهانات والتحديات، جامعة المسيلة: قسم العلوم السياسية، يومي16 و17 أفريل 2013.
7. زياني، صالح وحجيج، أمال (سبتمبر 2011)."السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح،" المجلة الجزائرية للسياسات الأمنية، (ع.01)، ص ص.41-60.
8. قرني، بهجت و جابر،عوض سعيد و هلال، علي الدين (1994). *السياسة الخارجية للدول العربية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية
9. عبد الله، عبد الخالق (2008) (محرر)، *الدبلوماسية العربية في عالم متغير، ط .2*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
10. صايج، مصطفى (مارس 2008). "الاتحاد المتوسطي: خلفيات وسيناريوهات،" العالم الاستراتيجي، (ع.01) ، ص ص.9-10.
11. عطية، إدريس (جوان 2017) " دور الشارع في إحداث التغييرات السياسية الراهنة في العالم العربي،" *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (ع.13)، ص ص.411-422.
12. عطية، إدريس (جوان 2018). "الدوائر الجيواستراتجية للتغير في السياسة الخارجية الجزائرية،" ستراتيجيا: مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية، (ع.9)، ص ص.65-81.
13. عطية، إدريس (2019). *تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الافريقية*، الجزائر: دار الأمة.
14. امحند برقوق،"منطق الأمننة في ساحل الأزمات،" أنظر على الرابط التالي:

http//:www.yolasite/berkouk%20%sahel%5B1%5.Doc (22/03/ 2013.

15. *Balta Paul, Rulleau, (2009) L'Algérie des Algériens, Ving ans Après(Paris : éd. Ouvrière.*
16. *Bouteflika, Abd el Aziz (1973). L'Algérie et L'Eroupe Perspective De Coopération R.A.S.J.P.E. , (No.2), pp.529-531.*
17. *Charkes, F. Hermann, W. Kegley, Jr., and James, N. Rosenau,(1987). New Directions in the Study Foreign Policy,New Zealand: Allen and Unwin*
18. *Geores, Tenekids (1972). Elaboration de La Politique Étrangères des Etats et Leur Sécurité, Paris : Les Cours de Droit.*
19. *Mabtoul, Abderrahmane (2005) les Enjeux et défis du Second Mandat de Président Bouteflika, Alger : casbah Edition*